

إلى السيد وزير الشغل والإدماج المهني
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - آني

وضعية الأطر المكلفة بمهام طب الشغل والتفتيش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن القطاع المهيكل يمثل نسبة 40% من الاقتصاد الوطني، ويضم حوالي 150 ألف مقاول، وعدد أطباء الشغل حوالي 1330 طبيبا، وعدد مفتشي الشغل حوالي 317 مفتشا، مما يطرح بحدة إشكالية حفظ الصحة والسلامة في أماكن العمل، سواء كان قطاعا مهيكل أم غير ذلك.

وحيث أن متابعة الوضع الصحي للأجراء، والوقوف على سلامتهم وسلامة كل الوافدين على أماكن العمل، يستلزم توفير شروط الصحة والسلامة، والتي تقع أساسا على مسؤولية المشغل، إلا أنه من المنظور الإداري، هي مهام تتداخل فيها الأدوار بين أطباء الشغل من جهة، ومفتشي الشغل من جهة ثانية.

وحيث أن أوضاع هذه الفئة، من أطباء ومفتشين، تحتاج لزوما إلى معالجة حقيقية قصد النهوض بأدوارهم، إضافة إلى ضرورة الرفع من أعدادهم.

وحيث أن جائحة كورونا. كوفيد 19 كشفت من جديد عن أدوارهم الأساسية في حماية أمن وسلامة الأجراء.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عما يلي:

ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل الاهتمام بهذه الفئة والاستجابة لمطالبها العادلة والمشروعة؟

ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل الرفع من عددهم؟

وما هي الآجال الزمنية لذلك؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد